



الإرشادات الخاصة بالمنهج القائم على المخاطر

مايو 2020

مقدمة

- 1- بدأ العمل بتطبيق أحكام القانون رقم (20) لسنة 2019 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اعتباراً من شهر سبتمبر 2019 وهو القانون الذي ألغى العمل بالقانون رقم (4) لسنة 2010 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 2- تضمن القانون رقم 20 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية احكاماً خاصة بتطبيق المنهج القائم على المخاطر بشكل مباشر كما بالمواد أرقام (6) و(7) وبشكل غير مباشر بالمواد (13) و(14) و(15) و(16) وأصبحت التزاماً ثابتاً على كل مؤسسة مالية.
- 3- تقرأ وتطبق ويعمل بهذه الارشادات في اطار مسئولية المؤسسة المالية بالالتزام بوضع منظومة متكاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتسم بالكفاءة والفعالية.

1. الهدف

تهدف هذه الارشادات إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على الممارسات الجيدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال اعتماد الأسلوب القائم على المخاطر ؛
- مساعدة المؤسسات المالية على تصميم وتطبيق أنظمة وضوابط ضرورية لتطبيق المنهج القائم على المخاطر بهدف الحد من مخاطر استغلال المؤسسات المالية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال.

ولا تتضمن هذه الإرشادات استعراض جميع السيناريوهات الممكنة حيث أنها تمثل توضيحاً لأفضل الممارسات المالية الممكنة ، ويجب على المؤسسات المالية أن تضع السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط الخاصة بها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحسب ما يتناسب مع طبيعة عملها ونطاقه ودرجة تعقيده.

ولا تحل الإرشادات محلّ قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو سائر التشريعات ذات الصلة في دولة قطر وتبقى المؤسسات المالية مسؤولةً عن الامتثال لأحكام التشريعات التي تحكم إطار عملها.

وتتضمن تلك الإرشادات ما يلي:

- معلومات عامة بشأن أطر عمل إدارة المخاطر التي يجب على المؤسسات المالية مراعاتها عند إعداد وتطبيق الأسلوب القائم على المخاطر بشكل يسمح بتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد منها وإدارتها؛
- إرشادات تساعد المؤسسات المالية على تطبيق الأسلوب القائم على المخاطر وتوفر توجيهات حول إعداد منهجية لتقييم المخاطر وتقييم مخاطر الأعمال وإجراء عملية تحديد المخاطر ووضع أطر لعلاقات العمل وضمان الحد المقبول من المخاطر؛
- المعلومات الأساسية لمساعدة المؤسسات المالية على تحديد الدول عالية المخاطر والتعامل معها.

2. إطار عمل إدارة المخاطر

- يهدف إطار عمل إدارة المخاطر المعروض في هذه الإرشادات إلى مساعدة المؤسسات المالية على تطوير وتطبيق برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تضعه وضمان اعتماد الأسلوب القائم على المخاطر لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد منها وإدارتها.
- يجب على المؤسسات المالية أن تضع برنامجاً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يمكن أن تواجهها في ممارسة أعمالها وذلك بالنظر إلى حجم أعمالها وطبيعتها ودرجة تعقيدها. ويجب أن يكون لدى المؤسسات المالية مرونة في بناء أطر العمل المتصلة بإدارة المخاطر بهدف إعداد أنظمة وضوابط مبنية على المخاطر (تكون مناسبة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وأن تضع إستراتيجيات الحد من تلك المخاطر وفق هيكلية العمل والمنتجات و/أو الخدمات المقدمة للعملاء.
- يتعين على المؤسسات المالية أن تعد وتطور مناهج منطقية وشاملة وتلقائية من أجل معالجة كل من التوجيهات المشار إليها في هذه الإرشادات كما يتعين تطبيق ما يرد في هذه الإرشادات حسب مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها كل مؤسسة مالية مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات الواردة بالقانون رقم (20) لسنة 2019 ولائحته التنفيذية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتطبيق المنهج القائم على المخاطر .
- وعلى المؤسسات المالية أن تؤكد بأن السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط المبنية على المخاطر هي مناسبة لعملها (مع مراعاة حجمها وطبيعتها ودرجة تعقيدها) ومتماشية مع أفضل الممارسات الدولية. ويجب وضع منهجية منطقية وفعالة مبنية على المخاطر ومتصلة بأعمال المؤسسة المالية بما يساعدها على إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تتعرض لها
- كما يجب أن تحرص المؤسسات المالية على إجراء مراجعة دورية سنوية (على الأقل) لتقييم إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بها والحرص على أن يكون هذا الإطار فعالاً وقادراً على تحديد أولويات التطوير المستقبلية مع تقديم الأدلة لمصرف قطر المركزي عن معايير هذه المراجعات.

توصية مجموعة العمل المالي (فاتف) – التوصية الأولى: تقييم المخاطر وتطبيق الأسلوب القائم على المخاطر

ينبغي على الدول تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها، وينبغي عليها أن تتخذ الإجراءات اللازمة لذلك، بما في ذلك تعيين هيئة إدارية أو آلية مرجعية لتنسيق إجراءات تقييم المخاطر، وتوجيه الموارد، بهدف خفض المخاطر على نحو فعال. بناءً على هذا التقييم ينبغي على الدول تطبيق منهج قائم على المخاطر لضمان تناسب تدابير منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تخفيفها مع المخاطر قيد المعالجة. وينبغي أن يمثل هذه المنهج ركيزة أساسية لتخصيص الموارد بكفاءة عبر نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق تدابير قائمة على المخاطر بالنسبة لجميع توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف). وحيثما تحدد الدول مخاطر من مستوى أعلى، ينبغي عليها أن تتأكد من أن تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتبعها قادرة على حصر المخاطر بشكل كافٍ. وعندما ترصد الدول مخاطر أقل صعوبة، يجوز لها أن تقرر وضع تدابير مبسطة لبعض توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) وفق شروط معيّنة وينبغي على الدول أن تلتزم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتحديد مخاطر

غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها وتقييمها واتخاذ تدابير فعّالة لخفضها.

3. إعداد برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- يتعين على المؤسسات المالية إعداد برنامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع التركيز على عناصر أساسية مرتبطة بالقواعد والتشريعات التي تُشكّل ركائز أساسية في بناء البرنامج وتطبيقه. ويجب على الإدارة العليا في المؤسسة الحرص على أن تكون السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط مناسبة وقادرة على الالتزام بمقتضيات التعليمات والتشريعات.
- ويجب أن تكون التدابير التي تعتمدها المؤسسة في سياق برنامجها ونطاقه مناسبين بالنظر إلى الخطر الذي يمثله غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحجم الأعمال ودرجة تعقيدها وطبيعتها.
- يجب على المؤسسات المالية أن تحتفظ بسجلات العمل لمدة أقلها عشر سنوات . وأن تحرص على أن يتم استرجاع جميع السجلات من دون أي تأخير خاصة عند بناء أدلة الادعاء ضد الأنشطة الإجرامية .

4. المراجعة والتقييم المستقل

يجب أن يتضمن برنامج المؤسسة المالية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "مراجعة مستقلة واختبار للتحقق من مدى التزام المؤسسة بسياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

وفي السياق الحاليّ لعمليات تقييم المخاطر، يجب على المؤسسات المالية أن تحرص على مراجعة واختبار السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط الخاصة بها في مجال تقييم المخاطر بما في ذلك تقييم مخاطر الأعمال ومنهجية تقييم المخاطر وتحديد المخاطر التي تمثّلها علاقة العمل من أجل تحديد ما إذا كانت الأخيرة متناسبة مع طبيعة المؤسسة ونطاقها ودرجة تعقيدها وما إذا كانت مناسبة للهدف منها.

5- إرشادات خاصة بالمنهج القائم على المخاطر

عملاً بأحكام القانون رقم (20) لسنة 2019 لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب ووفق التوصية الأولى من توصيات مجموعة العمل المالي (وسائر التوصيات والمذكرة التفسيرية ذات الصلة) والتشريعات والقواعد المرتبطة بها، يجب على المؤسسات المالية تطبيق الأسلوب القائم على المخاطر، ويجب أن تُشترك الإدارة العليا للمؤسسة المالية في إدارة المخاطر التي تواجهها وأن تحرص على توفير الإمكانات اللازمة لإعداد الأنظمة المناسبة لمعالجة تلك المخاطر. خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد الإضافية للمجالات ذات المخاطر الأعلى.

وسيتعين دوماً على المؤسسات المالية متابعة أنشطة العملاء إلا أن حيثيات المتابعة سوف تتم بطريقة مرتبطة بطبيعة المخاطر التي يواجهونها وبنوع المنتجات التي يتم تقديمها.

وفيما يلي مجموعة من المصطلحات التي ترتبط بمنهجية المخاطر:

- **الخطر:** هو محصلة ثلاثة عوامل رئيسية وهي التهديد وأوجه القصور والنتائج المترتبة على ذلك ويعد تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمثابة عملية قائمة على منهجية تم الاتفاق عليها من قبل عدد من الأطراف المعنية بالمؤسسة المالية، وذلك بهدف تحديد وتحليل وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث أن ذلك يعد بمثابة الخطوة الأولى لمعالجة تلك المخاطر وبشكل مثالي فإن تقييم المخاطر يتضمن تحديد التهديدات وأوجه القصور والنتائج المترتبة على ذلك ويُقاس حجم الخطر ومداه باحتمالية حدوث نشاط لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب مضاعفاً بالنتائج التي يترتب عليها. وعليه، فإنّ قبول التعامل في ظل وجود أوجه قصور قد ينتج عنها مخاطر كبيرة أو

مواطن ضرر يُمكن أن تُعتبر "ذات خطورة عالية".

- **التهديد:** هو شخص أو مجموعة من الأشخاص أو نشاط معين يمكن أن يُشكّل خطراً على الدولة أو المجتمع أو الاقتصاد. وفي سياق مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب فإن ذلك يتضمن العناصر الاجرامية أو الجماعات الإرهابية أو مساعديهم أو مصادر تمويلهم أو أنشطة تمويل الإرهاب أو غسل الأموال السابقة أو الحالية أو المستقبلية ويعد التهديد المشار إليه هو أحد العناصر المرتبطة بالمخاطر وهو نقطة البداية لتفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ؛
- **أوجه القصور:** هي الخصائص الموجودة في نظام أو هيكل ما (بما في ذلك مواطن الضعف في النظام والضوابط أو التدابير) والتي تجعله عرضة للاستغلال على يد عناصر إجرامية متورطة في غسل الأموال و تمويل الإرهاب، حيث أن أوجه القصور في أي منظومة تجعلها جاذبة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **النتائج :** هي بمثابة الأثر أو الضرر الذي قد يسببه غسل الأموال أو تمويل الإرهاب ويتضمن أثر النشاط الاجرامي أو الإرهابي على المنظومة المالية والمؤسسات المالية وعلى المجتمع بشكل عام، كما أن نتائج غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تكون قصيرة المدى أو طويلة المدى وقد تكون مرتبطة بالمجتمع ككل أو بجاليات معينة أو ببيئة العمل أو بالمصالح الإقليمية او الدولية.

منهجية تقييم المخاطر في المؤسسة المالية

أولاً- تقييم مخاطر الأعمال

- يجب على المؤسسة المالية أن تتمكن من أن تثبت بأنها قد أخذت بعين الاعتبار احتمالية تعرّض أعمالها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب أن يكون تقييم مخاطر الأعمال موثقاً ومدعوماً بموافقة الإدارة العليا بحيث يُمكن مراجعته دورياً وبصورة منتظمة وعلى الأقلّ سنوياً.
- يتعين على المؤسسة المالية أن تقيم وتوثق درجة قبولها للمخاطر الذي يحدد طبيعة ومستوى ومدى المخاطر الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب تحديداً
- والذي تقبله المؤسسة المالية في إطار عملها وبعد اشراك الإدارة العليا في عملية قبول درجة المخاطر وتقييمها جزءاً لا يتجزأ من تلك العملية لما لذلك من أثر على أرباح المؤسسة المالية والتزاماتها الرقابية.

1- الهدف من تقييم المخاطر

يتمثل الهدف الأساسي من تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تطوير عملية إدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد المخاطر العامة والخاصة التي تواجهها المؤسسة المالية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب و من ثَمَّ الحد من هذه المخاطر وتحديد المخاطر المتبقية الذي تواجهها. يُمكن استخدام نتائج تقييم المخاطر لعدة أسباب منها:

- تحديد الثغرات أو الفرص لتحسين سياسات وإجراءات وعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- اتخاذ قرارات مدروسة عند الرغبة في قبول المخاطر ووضع أنظمة مناسبة للمراقبة وتخصيص الموارد الكافية والتكنولوجيا الضرورية لذلك؛
- مساعدة الإدارة على فهم منظومة العمل وهيكلته بالمؤسسة المالية وجودة الالتزام من خلال تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى تناسبها مع حجم المخاطر؛

- إعداد استراتيجيات للحد من المخاطر بما في ذلك الضوابط الداخلية وبالتالي خفض درجة تعرّض المؤسسة المالية للمخاطر المتبقية من خلال نوعية و طبيعة الخدمة المقدمة ؛
- الحرص على أن تعي الإدارة العليا المخاطر الأساسية والثغرات في التعليمات والضوابط الداخلية واتخاذ ما يلزم لمعالجة أوجه القصور؛
- مساعدة الإدارة العليا على اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتصلة بالمنتجات والخدمات المناسبة وتجنب المنتجات والخدمات عالية المخاطر؛
- الحرص على أن تعي الجهات الرقابية المخاطر الأساسية وثغرات الرقابة الخاصة بالتعليمات والضوابط الداخلية واتخاذ ما يلزم من أجل معالجة أوجه المخاطر والقصور في المؤسسة المالية؛
- مساعدة الإدارة في التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد وتحديد أولويات المخاطر.

2- دورية عمليات تقييم المخاطر

ترتبط دورية عمليات تقييم المخاطر بعددٍ من العوامل بما في ذلك المنهجية المتبعة والتحقق من فعاليتها ومراجعتها وخطة العمل المرتبطة بها ونتائج تقييم المخاطر السابقة. ويجب أن يُنظر إلى تقييم المخاطر على الأقل مرةً في السنة أو بدورية أكبر في حال حدوث ما يستوجب هذه المراجعة داخلياً مثل تغير نوعية العملاء وطبيعة العمل والمنتجات والخدمات أو دوائر الاختصاص أو خارجياً مثل تطبيق نظام جديد للعقوبات أو تعديل التعليمات والقوانين.

وبغض النظر عن دورية عمليات تقييم المخاطر، فإنه يُطلب من المؤسسة المالية إعداد تقارير سنويةً مثل تقرير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال المتصل بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، تجري عمليات تقييم المخاطر مع التركيز على مجالات ذات خطورة أعلى وعلى الضوابط التي جرى تطبيقها من أجل معالجة المخاطر التي تم تحديدها.

ويُمكن أن يتم دمج نتائج عمليات التقييم هذه في التقييم الدوري اللاحق لعمليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3- تنظيم عملية تقييم المخاطر

بصرف النظر عن المنهجية المتبعة، يجب على المؤسسات المالية أن تحرص على أن تكون منهجيتها موثقة ومعتمدة من الإدارة العليا. ويجب أن تكون منهجية تقييم المخاطر واضحة لا سيما في ما يخص العوامل الواجب أخذها في الاعتبار وهي:-

- العناصر التي تقيّمها.
- المعايير التي طبقت لتحديد درجة كل منها.
- المنهجية التي وضعت لتحديد الأوزان النسبية لكل درجة مخاطر بما فيها العناصر التي قد يتم تقييم درجة مخاطرها مرة أخرى وفق عوامل محددة أو لا يتم أخذها بعين الاعتبار.
- المقدرة الفنية لدى المؤسسة المالية لتقييم كفاءة كل العناصر السابقة لتحديد المخاطر التي تواجهها.

ويُمكن أن يتأثر القرار بشأن من يتحكّم بتقييم المخاطر ويُديرها بسير عملية تقييم المخاطر أي أنشطة مالية أو دولة بعينها أو المنطقة أو المؤسسة، وسينأثر القرار بالهيكل التنظيمي للمؤسسة ومدى التعقيد في هيكلها. وبالنسبة إلى تقييم المخاطر على مستوى المجموعة المالية، يُمكن أن يتم تجميع عدد من تقييمات المخاطر في إطار التدابير التكتيكية للمجموعات المالية كما يمكن أن تطبق

التدابير الإستراتيجية بمجموعة محددة وأن يتم التحكم بها على مستوى المجموعة أو المنطقة. وقد تختلف التدابير المتخذة باختلاف حجم المؤسسة ودرجة تعقيدها على أن تكون الجهات المعنية باتخاذ التدابير هي المسؤولة عن إنجاز العملية.

4- نطاق عملية تقييم المخاطر

يجب أن يكون نطاق تقييم المخاطر واضح المعالم سواءً كان مستقلاً عن طبيعة أعمال المؤسسة المالية ويتم على مستوى الالتزام أو كان متكاملًا يتضمّن مخاطر المؤسسة المالية وأنظمتها بالكامل. يجب أن تنشئ المؤسسة المالية الهيكل التنظيمي المناسب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث يتضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعة العقوبات ومكافحة الرشوة والفساد بالإضافة إلى الوقاية من الجريمة المالية. وتكون للادارات المعنية بالهيكل التنظيمي صلاحيات شاملة.

وبصرف النظر عما إذا كانت المؤسسة المالية تُقيّم بشكلٍ رسميٍّ جميع مخاطر الجريمة المالية عن طريق تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو عن طريق عمليات تقييم منفصلة، يكون كلّ من الإدارة العليا للمؤسسة المالية ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال مسؤولين عن فهم درجة المخاطر القائمة عبر المؤسسة. وبالمثل يجب على مسؤول الإبلاغ أن يفهم مدى فاعلية ضوابط الحد من المخاطر ومواطن خللها بصرف النظر عما إذا كان مسؤولاً عن إدارة هذه الضوابط أو عن حفظها.

5- مسؤولية تقييم المخاطر

إنّ الإدارة العليا للمؤسسة المالية هي المسؤولة عن بيئة المخاطر. ويكون مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال هم المسؤولون بالدرجة الأولى عن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتضمن هذه المهام أمور مثل تطوير المنهجية وحفظها وتحسينها بشكل منتظم كما تتضمن حفظ السجلات الخاصة بعمليات التقييم. هذا ويجب إشراك الإدارات الأخرى في المؤسسة المالية مثل إدارة تكنولوجيا المعلومات والمخاطر التشغيلية حسبما كان ذلك مناسباً. وأياً كانت الإدارة المكلفة بعملية تقييم المخاطر بالمؤسسة المالية تظل مسؤولية الإدارة العليا قائمة في معالجة أوجه القصور التي ظهرت خلال عملية تقييم المخاطر.

ويجب أن يوضح كلّ طرف الهدف من تقييم المخاطر وأن يُساهم في الحدّ منها حيثما تضع المؤسسات المالية الأهداف السنوية المنوطة بالموظفين المعنيين. ويجب أن تحرص المؤسسات المالية أيضاً على توفير التدريب والتوجيه المناسب للموظفين المعنيين باستكمال عملية تقييم المخاطر للحرص على وضع منهجية موحدة للأسلوب القائم على المخاطر وذلك على الأقل في استخدام المصطلحات.

ويجب أن تُصادق الإدارة العليا على إطار عمل تقييم المخاطر على أن يتم استخدامه كأحدى الأدوات التي يُمكن من خلالها تكوين ثقافة الالتزام ويجب على كلّ من الإدارة العليا ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال الحرص على تخصيص الموارد الكافية لتقييم عملية تقييم المخاطر ونتائجها.

6- العوامل التي يجب أن تأخذها المؤسسة المالية في عين الاعتبار:

- يتعيّن على المؤسسات المالية عند تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أن تنظر فيما يلي:
- التهديدات ومخاطر ونقاط الضعف التي حددت في التقييم الوطني للمخاطر أو المخاطر القطاعية التي تم تحديدها من جانب السلطة الاشرافية (يمكن الاسترشاد بالرسم رقم 1).
- اشراك الإدارة العليا في تحديد المخاطر التي تمثّلها عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

- العوامل التنظيمية التي قد تزيد من خطر التعرّض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- طبيعة عمل المؤسسة المالية ونطاق ودرجة تعقيد وتنوّع عملياتها (بما في ذلك التنوّع الجغرافي) وحجم العمليات ودرجة المخاطر الناشئة عن مجالات العمل؛
- هوية العملاء وطبيعة النشاط الاقتصادي؛
- النظر في احتمال وجود أي مخاطر إضافية ناتجة عن دول أو دوائر الاختصاص مرتبطة بالعملاء (بما في ذلك الوسطاء أو عند الاعتماد على أطراف أخرى). (وسوف تؤثر عوامل مثل ارتفاع درجات الجريمة المنظّمة، وازدياد التعرّض للفساد وأطر العمل غير المناسبة للوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب والكشف عنه في المخاطر الناتجة عن العلاقات المتصلة بهذه الدول أو دوائر الاختصاص)؛
- خصائص المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة المالية وتقييم مواطن الضعف الناتجة عن كلّ خدمة ومنتج بما في ذلك قنوات تقديم الخدمة؛
- طريقة تقديم المنتجات والخدمات للعملاء. (على سبيل المثال، يُحتمل أن تكون المخاطر أكبر عندما تقوم العلاقات عن بعد وليس وجهاً لوجه أو عندما يُمكن للعميل أن يتحكّم بها عن بعد؛

7- الإجراءات التي يجب على المؤسسة المالية اتخاذها مع أوجه القصور التي تم تحديدها خلال عملية تقييم المخاطر

يُمكن أن تخلص عملية تقييم المخاطر إلى رصد الثغرات وأوجه القصور في بيئة الرقابة والتعليمات الداخلية وهو ما يجب أن يترتب عليه ضرورة اتخاذ قرارات وتدابير بشأن ترتيب الأولويات وأن يتم متابعتها مركزياً وبالشكل المناسب. وقد ترتبط هذه التدابير بإدارات مختلفة في المؤسسة المالية على أن يكون لإدارة الالتزام واجب الإشراف على إنجازها.

يُمكن أن تُحدث الإجراءات التي تم اتخاذها تأثيراً كبيراً في نتيجة تقييم الخطر المتبقي بعد استكمال تلك الاجراءات وبالتالي يحظى بالاهتمام والدعم الأكبر من الإدارة العليا ومن سائر الإدارات بالمؤسسة المالية. ومن المستحسن أن تتم معالجة أوجه القصور التي تم تحديدها قبل بدء عملية تقييم المخاطر المقبلة بهدف تقييم درجة التطور في معالجة المخاطر المتبقية. ويجب بعد ذلك على الإدارة العليا أن تبرر للجهة الرقابية أسباب عدم استكمال التدابير المطلوبة بعد انتهاء فترة معينة وفي حالة استمرار عدم معالجة أوجه القصور فإنه يتعين على المؤسسة المالية أن تقوم بتصعيد الأمور للمستويات الأعلى.

وقد تؤثر المشكلات وأوجه القصور التي تم تحديدها خلال عملية تقييم المخاطر على عملية التخطيط والمتابعة والاختبار والمراجعة السنوية وفي إدارة المعلومات في المؤسسة المالية. وعليه، فلا بد من وجود عملية دقيقة وفعالة لضمان الجودة بحيث تتحقق مما إذا كانت التدابير المقترحة تُعالج كافة المشاكل و أوجه القصور التي تم تحديدها بما في ذلك متابعة الإدارة العليا للتقدّم المحرز لمعالجة أوجه القصور.

8- الخطوات التي تتم بعد عملية تقييم المخاطر

فيما يلي الخطوات العامة التالية لعملية تقييم المخاطر:

مصرف قطر المركزي
إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
قطاع الاشراف والرقابة على المؤسسات المالية
الإرشادات – مايو 2020

- تعميم النتائج على الإدارة العليا وعلى سائر الإدارات المعنية والوحدات المختصة داخل المؤسسة المالية؛

- المقارنة بين عمليات تقييم المخاطر الحالية والسابقة من أجل تحديد ما إذا كانت درجة الخطورة قد ارتفعت أو انخفضت أو بقيت على حالها؛
- تحتاج الإدارة العليا أو مجلس الإدارة إلى مناقشة وتحديد ما إذا كان تقييم المخاطر هو جزء من درجة تحمل المؤسسة على المخاطر (ودرجة احتمالها المخاطر) مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية؛
- النظر في المخاطر المتأصلة الجديدة والحد منها؛
- معالجة أوجه القصور المبيّنة في بيئة الرقابة؛
- إجراء تقييم مستقلّ لمراجعة واختبار برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(يرجى الاطلاع على الملحق 1 من أجل مراجعة مثال توضيحي عن تقييم مخاطر الأعمال.)

خطوات عملية تقييم مخاطر الأعمال

- الخطوة 1: تحديد المخاطر المتأصلة
- الخطوة 2: تقييم بيئة المراقبة – الحد من المخاطر وإدارتها والرقابة عليها ومتابعتها والتقييم الدوري لها.
- الخطوة 3: الوصول إلى المخاطر المتبقية – خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب النهائي لدى المؤسسة المالية.

الخطوة 1: تحديد المخاطر المتأصلة

تمثل المخاطر المتأصلة مدى التعرّض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من المخاطر مثل العقوبات الدولية والرشاوى والفساد في غياب أي بيئة رقابية. ويجب العمل بوضوح على تحديد درجة المخاطر وفق العناصر التالية.

- أ. العملاء
- ب. المنتجات والخدمات
- ج. قنوات تقديم الخدمة
- د. دوائر الاختصاص
- هـ. غيرها من عوامل الخطر النوعية التي تُحدد طبيعة العمل لدى المؤسسة المالية ونطاقه ودرجة تعقيده (السمعة والرقابة والتنظيم والسلوك الإجرامي الخ).

ويُمكن أن تكون فئات المخاطر المتأصلة في المؤسسة المالية واسعة النطاق. ويمكن تقسيم فئات المخاطر هذه إلى عوامل مخاطر متأصلة تكون قائمة ومبنية على إرشادات تنظيمية أو توقعات المؤسسة بالإضافة إلى الأنشطة المبتكرة للمؤسسة المالية وهي تتضمن خليطاً من المعايير الكمية والنوعية. وتكون عوامل الخطر كناية عن الأسباب أو الظروف الكامنة التي يتم فيها استخدام

إن من شأن عدم إدارة عوامل المخاطر بصورة مناسبة أن يؤدي إلى استغلال المؤسسة المالية في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب والذي قد يؤدي بدوره إلى تشوّه السمعة وما يترتب على ذلك من عقوبات تنظيمية وجزاءات وبالتالي خسائر مالية. وبناء على الأنشطة أو الأعمال، أو المنتجات والخدمات المتصلة بخطة العمل وقاعدة العملاء، يتم استخدام المنهج القائم على المخاطر في سبيل تحديد المخاطر المتأصلة. وعادة ما يُمنح كلّ عامل خطر درجة ووزناً يعكسان درجة الخطر المرتبط بعامل الخطر ودرجة انتشار هذا الخطر بالمقارنة مع عوامل أخرى.

أ. العملاء

لدواعي تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إدارة أو وحدة أو قسم معين ، يجب أن يتم تقييم قاعدة العملاء وعلاقات العمل. كما إن تحديد نوعية العملاء والمنتجات والأنشطة والمهن والأعمال بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل نطاق علاقة العمل من شأنه أن يزيد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو سواء من المخاطر أو الحد منها. ويمكن الاستعانة بالعوامل التالية من أجل تحديد قواعد العملاء وتحديد المخاطر المرتبطة بهم: نوع العميل، هيكل الملكية، القطاع، النشاط أو المنتج، المهنة و/أو نوع الأعمال. وقد يكون بعض هذه الفئات أو كلّها ذات صلة إلا أن هذا يعتمد على طبيعة عمل الإدارة أو وحدة العمل أو القسم المعني قيد المراجعة.

تُمنح كلّ فئة من فئات العملاء درجة مخاطر بحسب حجم الخطر المتصل بكلّ نوع. أمّا بالنسبة إلى الإدارة أو وحدة العمل أو القسم المعني، فيجب أن يتم تحديد أو تقدير حجم العملاء الذين يندرجون ضمن فئة كلّ نوع من أنواع العملاء والنسبة الخاصة بكلّ إدارة، أو وحدة أو قسم ويتم ذلك بحسب تصنيف المخاطر مثلاً منخفض ومتوسط ومرتفع بهدف تحديد المخاطر المتأصلة الإجمالية للعميل.

ب. المنتجات والخدمات

إن مخاطر المنتجات والخدمات تعتبر إحدى أبرز مكونات الخطر الأخرى ، حيث تسعى المؤسسة المالية إلى تحديد حصتها من المنتجات أو أنواع الحسابات الأساسية لتحديد درجة مخاطر متأصلة (منخفضة، متوسطة، مرتفعة) لكلّ مكون بالاستناد إلى الخصائص العامة والخاصة به ودرجة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسائر المخاطر الأخرى. وبالنسبة إلى الإدارة أو الوحدة أو القسم المعني ، يجب أن يتم تحديد أو تقدير حجم المنتجات أو أنواع الحسابات المتاحة لدى المؤسسة المالية (وعند الإمكان أرصدة الحسابات ذات العلاقة) بالإضافة إلى حجم أعمال المؤسسة المالية. ويجب استخدام هذه البيانات من أجل تحديد النسبة المخصصة لمنتجات وأنواع حسابات الإدارة أو وحدة العمل أو القسم المعني وتصنيفها بحسب درجة المخاطر من أجل تحديد إجمالي خطر المنتج المتأصل.

ج. قنوات تقديم الخدمة

يمكن أن تُسبب بعض قنوات أو طرق تقديم الخدمات زيادة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من المخاطر لكونه يؤدي إلى زيادة الخطر على مستوى الإدارة والوحدة أو القسم المعني مما يُسيء إلى هوية العميل ونشاطاته. وعليه، يجب تقييم ما إذا كان المنهج المتبع في فتح الحساب أو إدارته مثل فتح الحساب وجهاً لوجه أو مشاركة أطراف ثالثة ومنها الوسطاء قد يزيد خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصل. وجدير بالذكر بأن هذه الحسابات قد لا تؤدي دوماً إلى زيادة في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة كأن يكون العميل معروفاً لدى المؤسسة المالية مع أنّه لا يُمارس الأعمال وجهاً لوجه. أمّا العملاء غير المنتظمين أو أولئك الذين ليسوا معروفين لدى المؤسسة المالية فيُرجح فيهم أن يُمثلوا درجة خطورة أعلى على مستوى غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسواء من المخاطر.

وبالنسبة إلى فئة الخطر هذه، سيكون على الإدارة المعنية أو القسم المختص تحديد أو تقدير نسبة (%) الحسابات أو العملاء الذين يتم تصنيفهم بحسب ترتيب المخاطر سواء كانت منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة بهدف تحديد الخطر الإجمالي القائم في قنوات تقديم الخدمة.

د. دوائر الاختصاص

إنّ تحديد دوائر الاختصاص التي قد تسبب درجة خطورة عالية هو من المكونات الأساسية لتقييم أي خطر متأصل ويجب على الإدارة والوحدة أو القسم المعني فهم المخاطر المتصلة بفتح الحسابات وخدماتها وتقديم المنتجات والخدمات و/أو تسهيل العمليات التي تتم في مواقع جغرافية محددة.

يُمكن أن يتم تحليل الخطر الخاص بدوائر الاختصاص بناء على موقع الإدارة والوحدة أو القسم المعني ويُمكن أن يتضمن ذلك الفروع والشركات التابعة والمكاتب على المستويين الداخلي والمحلي. والهدف هو تحديد البصمة الجغرافية للمؤسسة. ويتمثل الهدف بالنسبة إلى العملاء في تحديد عدد العملاء في كل دولة. وسيُتعيّن على المؤسسة المالية أن تُحدد ما إذا كان هذا العدد مبنياً على بعض من العوامل التالية أو كلها: المكان، التأسيس، الجنسية. وبهدف توزيع دوائر الاختصاص على درجات مختلفة من حيث ترتيب المخاطر، يُمكن استخدام نموذج الخطر الذي تتبناه المؤسسة المالية في داخل الدولة أو الاستعانة بمنتج مقدم من طرف ثالث (من شركة خاصة بعد مراجعته على النحو المناسب).

ويُمكن تحليل الخطر المتمثل في دائرة اختصاص محددة إلى جانب بعض عوامل الخطر الأخرى في فئات خطر مختلفة مثل العملاء الذين يملكون جنسيتين إحداهما من دولة ذات خطورة عالية. ويُمكن للعمليات التي تتم على مستوى الإدارة والوحدة أو القسم المعني مع بلد ذات خطورة عالية أن تُوفّر دليلاً عن الخطر المتأصل من منظور دوائر الاختصاص.

ويكون الخطر الناتج عن دوائر الاختصاص مهماً في أي عملية تقييم للمخاطر ليس فقط لجهة الدولة التي تخضع لعقوبات بذاتها وإنما أيضاً بالنسبة إلى تلك التي لديها روابط مهمة أو معروفة أو صلة مهمة بهذه الدولة. وتتضمن هذه الأخيرة الدول المجاورة للدول الخاضعة للعقوبات أو القريبة منها أو الدول التي يُحتمل أن تقوم بتحويل الأموال بهدف انتهاك العقوبات أو التحايل عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، ينطبق خطر دوائر الاختصاص على تقييم أي خطر رشوة أو فساد. ففي بعض الدول فإن هناك مستويات مرتفعة من الرشوة والفساد وهي متصلة بقدرة الجهات في السلطة على التلاعب بموقفها كسباً للربح المادي. وحين تقع مؤسسة مالية في نطاق اختصاص مماثل، يتوجّب عليها النظر في مخاطر الفساد والرشوة على النحو المناسب.

ه. عوامل الخطر النوعية

باستطاعة عوامل الخطر الإضافية أن تؤثر في المخاطر التشغيلية وأن تُسهم في زيادة أو خفض احتمال ضعف ضوابط مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب. وتؤثر عوامل الخطر النوعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عوامل الخطر المتأصلة. على سبيل المثال، يُمكن أن يتأثر الخطر المتأصل نتيجة تغييرات جذرية في الاستراتيجية والعوامل التشغيلية مثل استحداث منتج أو خدمة جديدين أو عملية دمج واستحواذ أو افتتاح فرع جديد في موقع جديد أو إغلاق مؤسسة قد تؤثر في الخطر المتأصل.

سوف تقتضي هذه التغييرات مراجعة الضوابط الداخلية الموجودة واستحداث ضوابط جديدة عند الضرورة. وحيث أن تفعيل هذه الضوابط قد يستغرق بعض الوقت، سيتعيّن على الإدارة أو الوحدة تقييم مدى ارتفاع الخطر المتأصل أو تغييره. أمّا "عوامل الخطر النوعية الأخرى" فقد تتضمن:

- مدى استقرار قاعدة العملاء
- دمج أنظمة تكنولوجيا المعلومات

- النمو المتوقع في الحساب/العميل
- النمو المتوقع في العائدات
- نسبة التغير في موظفي إدارة مكافحة غسل الأموال
- الاعتماد على مقدمي الخدمات من الطرف الثالث
- استحداث منتجات و/أو خدمات بصورة مخطط لها
- عمليات الاستحواذ الحديثة أو المخطط لها
- مشاريع ومبادرات حديثة متصلة بقضايا الالتزام بشروط مكافحة غسل الأموال (مثلاً التسويات، الانتهاء من الأعمال المتركمة، الأوفشور)
- تدابير العقوبات أو الجزاءات ذات الصلة
- التقييم الوطني للمخاطر.
- التقييم القطاعي للمخاطر.
- نتائج التقييمات الرقابية.

الخطوة 2: تقييم بيئة الرقابة

بعد أن يتم تحديد المخاطر المتأصلة وتقييمها، يتعين تقييم الضوابط الداخلية من أجل تحديد درجة الفاعلية في معادلة المخاطر الإجمالية. وتتضمن الضوابط برامج وسياسات أو إجراءات وضعتها المؤسسة المالية من أجل حمايتها من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان أن يتم تحديد المخاطر المحتملة بسرعة. كما تستخدم الضوابط لضمان الالتزام باللوائح والأنظمة التي تحكم إطار عمل المؤسسة المالية.

يجب أن تتضمن بيئة الرقابة العوامل التالية: (على سبيل المثال لا الحصر)

- ثقافة الالتزام
- مسؤوليات مجلس الإدارة والمحاسبة على تلك المسؤوليات
- أدوار ومسؤوليات ومهام مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال ونائبه
- إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والسياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط
- تقييم مخاطر الأعمال، منهجية تقييم المخاطر، وتحديد نموذج علاقات العمل
- إجراءات اعرف عميلك، العناية الواجبة والعناية الواجبة المشددة
- إعداد تقارير المعاملات المشبوهة وحظر التنبيه (اضافتها بالانجليزي)
- إجراءات التحري عن الموظفين
- برنامج التدريب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إعداد تقارير دورية وإعداد تقارير لمجلس الإدارة.
- التقارير المرفوعة للجهات الاشرافية والرقابية .
- أدلة توثيقية بشأن الالتزام بما في ذلك حفظ السجلات.
- المراقبة والضوابط الداخلية.
- التقييم المستقل ونظام العينات.

كما تم مع عوامل المخاطر المتأصلة أعلاه، يتم منح درجة لكل عنصر قيد النظر وهي عند تجميعها تعكس القوة النسبية لهذه الرقابة. حيث يُمكن منح كل عنصر وزن مبني على الأهمية التي تضعها المؤسسة على هذه الرقابة. وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تُمنح العناية الواجبة في عملية تقييم المخاطر وزناً أكبر من عملية الاحتفاظ بالسجلات.

الخطوة 3. الوصول إلى المخاطر الفعلية (تقييم المؤسسة المالية النهائي وفق درجة المخاطر)

بعد الأخذ بعين الاعتبار الخطر المتأصل وفاعلية بيئة الرقابة الداخلية، يتم تحديد الخطر المتبقي. حيث أن الخطر المتبقي هو الخطر الذي يبقى بعد تطبيق الضوابط على الخطر المتأصل. وعملياً، إنَّها النتيجة التي تتحقق بعد حسم نتيجة خطر الضوابط الرقابية من نتيجة الخطر المتأصل.



يجب بعد ذلك ربط نتيجة الخطر المتبقي ومعدّل الخطر – مرتفع ومتوسط ومنخفض وهو الترتيب الثلاثي المعياري ويمكن للمؤسسة المالية استخدام النموذج الخماسي لتقييم المخاطر.

ويُعتبر الخطر المتأصل مقياساً مهماً لقياس المخاطر على النحو الفاعل.

تحديد الأوزان النسبية ودرجة المخاطر

يتعين على المؤسسة المالية النظر بعين الاعتبار في العوامل المختلفة مثل أنشطة العمل والمنتجات والخدمات وقاعدة العملاء والمنطقة الجغرافية، عند احتساب الخطر المتأصل. وعادةً ما يُمنح كلّ عامل خطر درجة تعكس مستوى الخطورة الناتجة عنه. وبعد ذلك يُمكن إعطاء كلّ نوع مخاطر وزناً نسبياً يعكس درجة الأهمية في عملية الاحتساب الإجمالية لسائر مجالات المخاطر. وعلى نحو مماثل، يُمكن أن يُمنح كلّ من الضوابط وزناً يعكس القوة النسبية له. على سبيل المثال، في حال كانت الإدارة تركز في عملها على المراسلة المصرفية، وبالتالي يقع البعض من قاعدة العملاء في اختصاصات مختلفة، يكون للتوزيع الجغرافي لقاعدة العملاء أهمية أكبر (وبالتالي تُمنح وزناً أكبر بالمقارنة مع نوع العميل في الإدارة نفسها). وعلى النحو نفسه، يكون لبعض الضوابط والتعليمات تأثير مباشر على الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل ضوابط وتعليمات المكاتب الأمامية في المؤسسة المالية حيث تُمنح العناية الواجبة بالعملاء وزناً أكبر من الضوابط الخاصة بالتقييم والمراجعة المستقلة.

9- خطوات تعامل المؤسسة المالية مع العوامل المتعلقة بتقييم المخاطر

يُمكن أن تخلص عملية تقييم المخاطر إلى رصد الثغرات وأوجه القصور في بيئة الرقابة والتعليمات وهو ما يجب أن يترتب عليه ضرورة اتخاذ قرارات وتدابير بشأن ترتيب الأولوية وأن يتم متابعتها مركزياً وبالشكل المناسب. وقد ترتبط هذه التدابير بإدارات مختلفة في المؤسسة المالية على أن يكون لإدارة الالتزام واجب الإشراف على إنجازها.

يُمكن أن تُحدث الإجراءات التي تم اتخاذها تأثيراً كبيراً في نتيجة الخطر المتبقي ما أن يتم استكمال تلك الإجراءات وبالتالي يحظى بالاهتمام والدعم الأكبر من الإدارة العليا ومن سائر الإدارات بالمؤسسة المالية. ومن المستحسن أن تتم معالجة أوجه القصور التي تم تحديدها قبل بدء عملية تقييم المخاطر المقبلة بهدف تقييم درجة تحسّن المخاطر المتبقية. ويجب بعد ذلك على الإدارة العليا أن تنظر في أسباب عدم استكمال التدابير المطلوبة بعد انتهاء فترة معيّنة.

أمّا المواضيع التي جرت إثارتها في خلال تقييم المخاطر فقد تؤثر على عملية التخطيط والمتابعة والاختبار والمراجعة السنوية وفي إدارة المعلومات عبر المؤسسة المالية. وعليه، فلا بدّ من وجود عملية دقيقة وكافية لضمان الجودة بحيث تتحقق مما إذا كانت التدابير المقترحة تُعالج كافة

المواضيع المثارة بما في ذلك متابعة الإدارة العليا للتقدم المحرز لمعالجة أوجه القصور.

10- الخطوات التي تتم بعد عملية تقييم المخاطر

فيما يلي الخطوات التالية لعملية تقييم المخاطر:

- تعميم النتائج على الإدارة العليا وعلى سائر الإدارات المعنية؛
 - المقارنة بين عمليات تقييم المخاطر الحالية والسابقة من أجل تحديد ما إذا كانت درجة الخطورة قد ارتفعت أو انخفضت أو بقيت على حالها؛
 - تحتاج الإدارة العليا أو مجلس الإدارة إلى مناقشة وتحديد ما إذا كان تقييم المخاطر هو جزء من درجة إقبال المؤسسة على المخاطر (ودرجة احتمالها المخاطر) مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية؛
 - النظر في المخاطر المتأصلة الجديدة والحد منها؛
 - معالجة أوجه القصور المُبيّنة في بيئة الرقابة؛
 - إجراء تقييم مستقلّ لمراجعة واختبار برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- (يرجى الاطلاع على الملحق 1 من أجل مراجعة مثال توضيحي عن تقييم مخاطر الأعمال.)

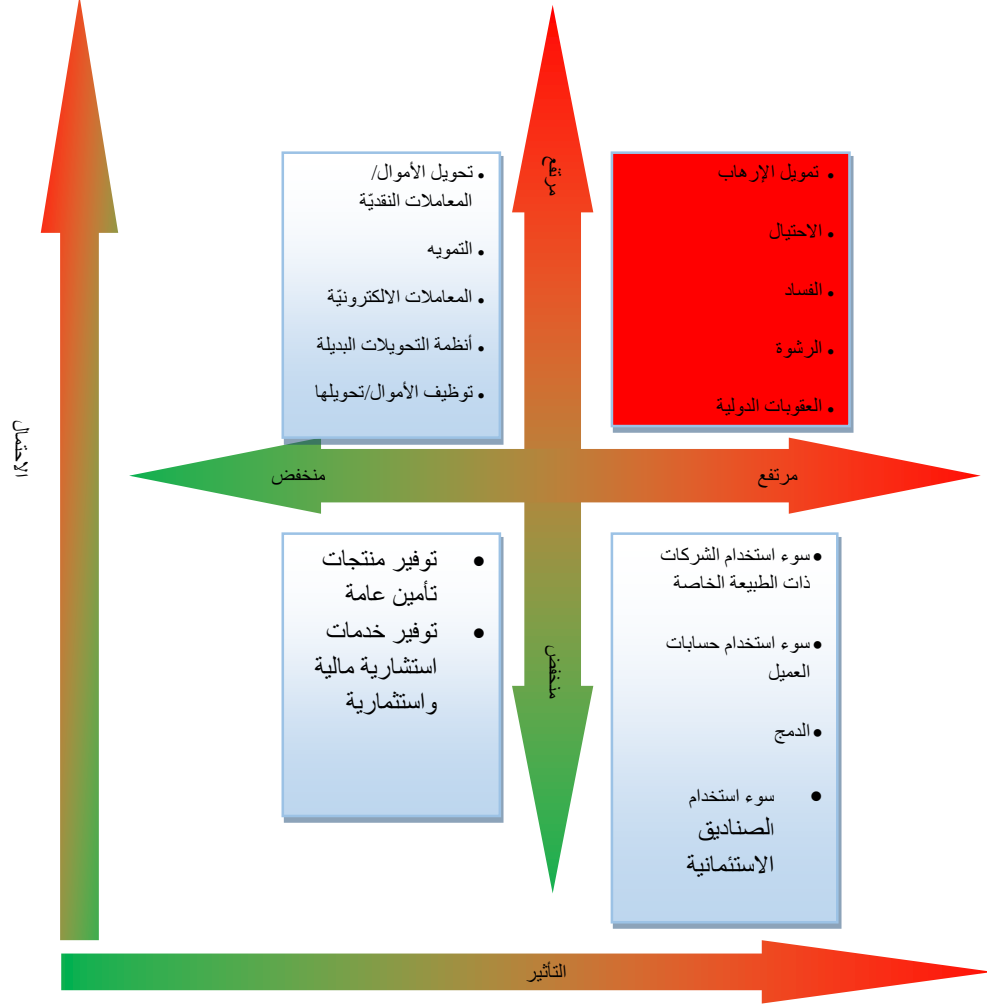
أ. منهجية تقييم المخاطر

يتعين على المؤسسات المالية إجراء عملية تقييم المخاطر بالاستناد إلى منهجية تسمح للمؤسسة بتحديد التغيرات الطارئة على المخاطر بما في ذلك المخاطر الناتجة عن منتجات أو خدمات جديدة أو تكنولوجيات جديدة أو متطورة. ويُمكن أن تعتبر المؤسسة المالية أنّ عمليات إعادة التقييم المتكررة مناسبة في بعض الحالات (مثلاً في مؤسسات ديناميكية وناشئة) وهي أقلّ وتيرةً في حالاتٍ أخرى (مثلاً مؤسسة راسخة تقدم منتجات وخدمات مستقرة)، ويجب أخذ الأحداث والمؤثرات الداخلية والخارجية بعين الاعتبار عند إعادة التقييم.

منهجية تقييم المخاطر

هي منهجية تقوم على تحديد المخاطر التي تواجهها المؤسسة المالية في البيئة التي تعمل فيها. وفيما يلي نواحٍ مهمة يتعين تضمينها في إعداد منهجية تقييم المخاطر:

- النظر في المخاطر التي تنطبق على المؤسسة المالية ونموذج عملها والبيئة التي تعمل فيها وحفظها وتسجيلها. وهذا يسمح للمؤسسة المالية وإدارتها بفهم المخاطر والتدابير التي يتعين على المؤسسة اتخاذها للحد من هذه المخاطر؛
- يتعين قراءة مصفوفة المخاطر التالية (الرسم 1) في سياق بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الإجمالية. ويُمكن أن تكون لكل مؤسسة مالية آراء مختلفة عن هذه التهديدات بالاستناد إلى الظروف الخاصة بها والتي قد تزداد بناءً على درجة تعرض تلك المؤسسة للمخاطر؛
- لدواعي وضع مصفوفة المخاطر، ستُقاس مخاطر التهديدات بحسب احتمال وقوعها وتأثيرها. ويجب أخذ الجرائم الأصلية والواردة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعين الاعتبار لدى وضع منهجية تقييم المخاطر بالإضافة إلى الأنماط المعتادة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها من قبل المنظمات الدولية والسلطات المحلية.



الرسم 1 – مثال عن مصفوفة المخاطر (التهديدات الواردة ليست شاملة)

تتوزع المصفوفة على أربع جزئيات – تأثير كبير وتهديدات ذات احتمال مرتفع - تأثير كبير وتهديدات ذات احتمال منخفض – تأثير قليل وتهديدات ذات احتمال منخفض – وتأثير منخفض وتهديدات ذات احتمال مرتفع.

كلما اتجه السهم نحو اليمين كلما جاء تأثيره أكبر. وكلما احتل مكانة أعلى في المصفوفة، كلما ازداد احتمال وقوعه. ويمثل المربع إلى أعلى اليمين الفئة ذات الخطورة الأعلى.

(يرجى الاطلاع على الملحق رقم 2 لتصنيف المخاطر الفعلية.)

ج. تحديد المخاطر الناتجة عن علاقة العمل

يهدف تحديد المخاطر الناتجة عن علاقة العمل إلى تزويد المؤسسة المالية بفهم واضح للعلاقة بين المؤسسة والعميل ولمستوى العناية الواجبة الناتج عنها بالإضافة إلى درجات المتابعة والمراقبة لعلاقة العمل. (يرجى الرجوع إلى الإرشادات الخاصة بالعناية الواجبة).

ويجب على المؤسسات المالية كحدٍ أدنى أن تنظر في جميع عوامل المخاطر ذات الصلة (بما في ذلك العوامل الأربعة التالية) لدى تحديد درجة الخطورة الناتجة من علاقة العمل بين المؤسسة والعميل:

أ. مخاطر العميل

ب. مخاطر المنتج

ج. مخاطر قنوات تقديم الخدمة

د. مخاطر دوائر الاختصاص

- عادةً ما يُمنح كلّ عامل من عوامل المخاطر نتيجة تعكس درجة الخطورة الكامنة فيه. ويُمكن بعد ذلك إعطاء كلّ عامل من تلك العوامل وزناً يعكس درجة الأهمية في احتساب الخطر الإجمالي نسبة إلى مجالات الخطر الأخرى.
 - ويجب مراعاة جميع عوامل المخاطر المجتمعة والتي تعكس ملف خطورة علاقة العمل مع المؤسسة المالية، ويجب أخذ درجة الخطورة هذه بعين الاعتبار عند تحديد نطاق تدابير العناية الواجبة وتدابير إجراءات العناية الواجبة المستمرة لعمليات العميل.
 - وبالنسبة إلى بعض أنواع المنتجات والخدمات، قد يكون بالإمكان تحديد المخاطر بناءً على أنشطة العملاء والعمليات المتوقعة بشكل عام. ولكن في حال التعامل مع منتجات وخدمات أكثر تعقيداً، يجب تفصيل نموذج خاص لهذه الأنشطة.
 - وفي جميع الأحوال، يجب على المؤسسة المالية أن تُبرهن أن المخاطر التي تمثلها علاقة العمل تتضمن ما يكفي من المعلومات لتحديد ما يلي:
 - نشاط العمل المتوقع والعمليات الخاصة بكلّ علاقة عمل؛
 - نشاط غير اعتيادي أو على درجة خطورة مرتفعة وعمليات قد يتخللها غسل أموال وتمويل إرهاب.
- وقد لا تتبلور الخطورة التي تمثلها علاقة العمل إلا في مرحلة لاحقة بعد إقامة العلاقة. وسيُسمح الاستخدام الديناميكي للمعلومات الجديدة للمؤسسة المالية بأن تُبرهن بأنها تقوم بصورة منتظمة بإعادة تقييم المخاطر وأنّ العناية الواجبة وإجراءات العناية الواجبة المستمرة والمراقبة المستمرة تعكس المخاطر الناتجة عن التعامل مع العميل.

تحديد نموذج المخاطر

يجب أن تكون عوامل المخاطر الأربعة مأخوذة في الاعتبار (العميل، المنتج، قنوات تقديم الخدمة، ودوائر الاختصاص) إلى جانب أي عناصر مخاطر أخرى حتى تتمكن المؤسسة المالية من تحديد المخاطر الناتجة عن علاقة العمل.

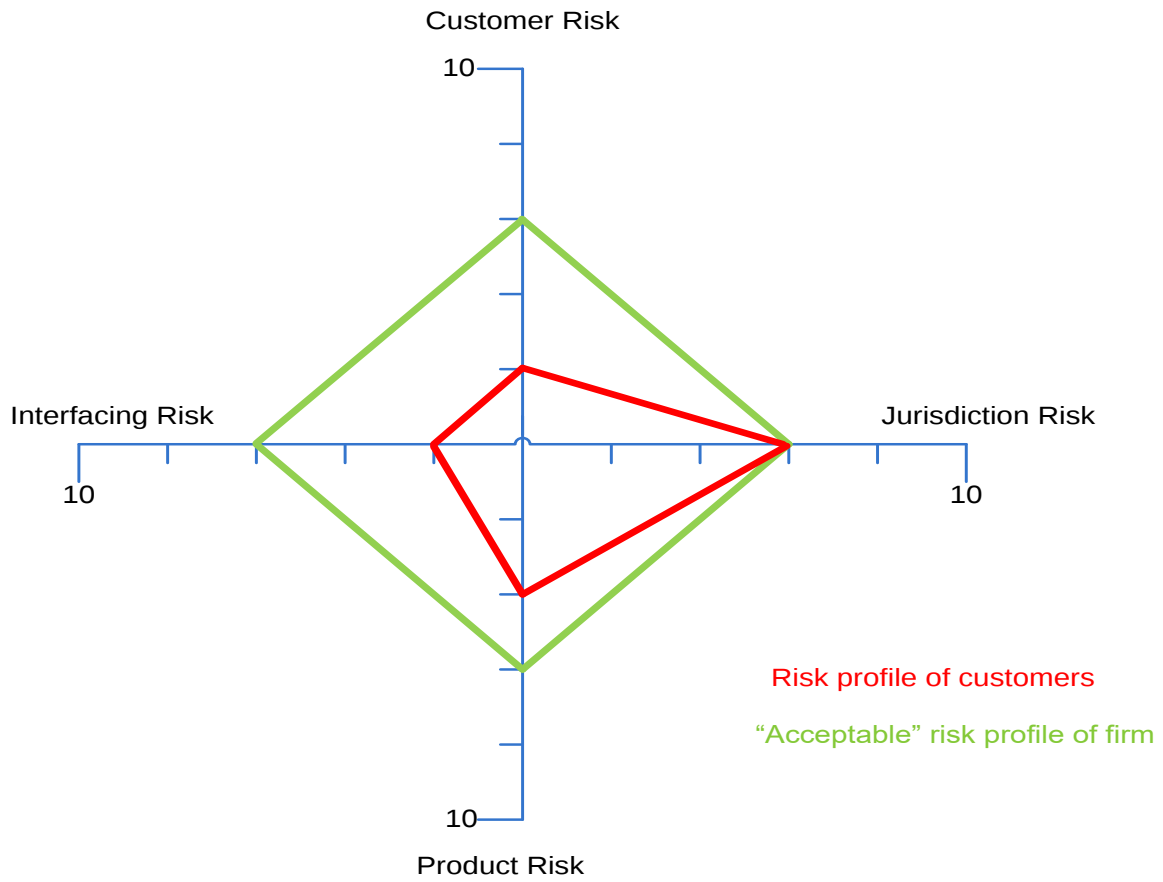
وكما هو موضح في الملحق الخاصة بدرجات المخاطر، قد تختار المؤسسة المالية على سبيل المثال، تخصيص قيم عددية للمكونات المختلفة في كلّ عامل. ولقد مُنحت العوامل في المثال أدناه درجة أقصاها 10 لكلّ منها. ولدى النظر في الخصائص، يُمكن وضع المجموع الخاصّ بكلّ عامل خطر على رسم بياني بسيط.

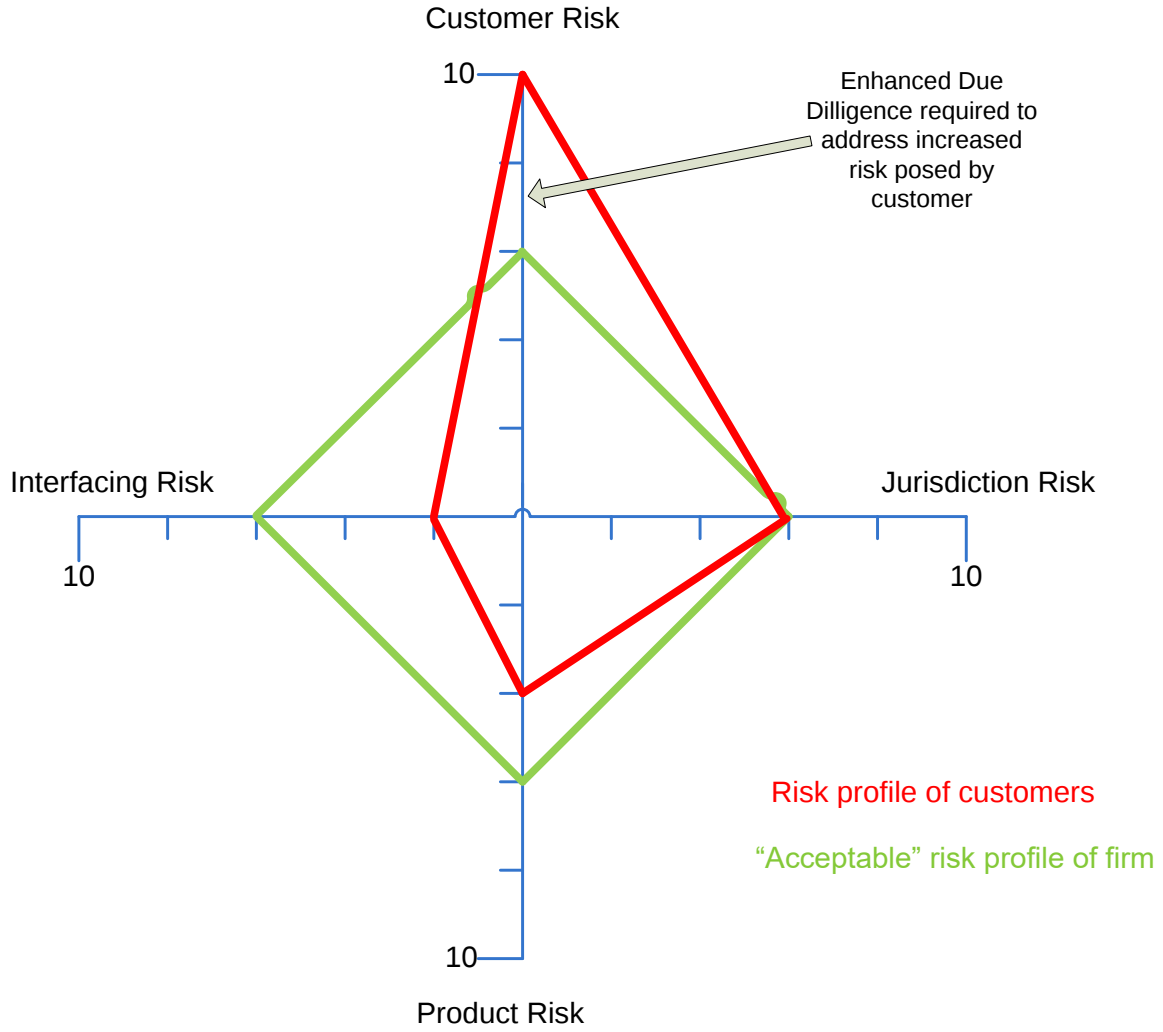
وباستخدام المعايير السابق تحديدها، تستطيع المؤسسة المالية أن تقوم في وقت وجيز بتقييم المخاطر التي تمثلها علاقة عمل محددة بالنسبة إليها. ويُبين الرسم رقم 2 مثلاً تقع فيه علاقة العمل المقترحة ضمن هامش إقبال المؤسسة المالية على المخاطر. وفي هذه الحال، سوف تحتاج المؤسسة المالية إلى اتخاذ إجراءات العناية الواجبة الاعتيادية.

قطاع الاشراف والرقابة على المؤسسات المالية
الإرشادات – مايو 2020

مصرف قطر المركزي
إدارة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب

الرسم 2 – نموذج عن المخاطر حيث تتماشى مواصفات العميل مع درجة قبول المؤسسة المالية للمخاطر. وليس هذا النهج في تحديد المخاطر ملزماً، حيث قد تحتاج المؤسسة المالية إلى اعتماد منهجية تناسبها وتتماشى مع نموذج عملها.





الرسم 3 – مثال عن المخاطر التي تستوجب تطبيق العناية الواجبة المشددة

قد تعتمد المؤسسة المالية قبول درجة معينة من المخاطر إلا أنها قد يقترح عليها الدخول في علاقة عمل جديدة تتخطى فيها درجة المخاطر التي تعتمد عليها المؤسسة المالية. وفي هذه الحالة يُمكن أن يحصل أمران: إما أن ترفض المؤسسة المالية التعامل مع العميل أو تقوم بتطبيق إجراءات عناية واجبة إضافية للتحقق من العميل رغبة منها في التعامل معه.

(يرجى مراجعة الملحق 3 – وضع درجات للمخاطر الناتجة عن علاقات العمل).

ثانيا - إرشادات حول الدول مرتفعة المخاطر

توصية فاتف رقم 19 – الدول مرتفعة المخاطر

"ينبغي أن تكون المؤسسات المالية مطالبةً بتطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة على علاقات العمل والتعامل مع الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين والمؤسسات المالية من الدول التي تحددها مجموعة العمل المالي. وينبغي أن تكون نوعية تدابير العناية الواجبة المشددة المطبقة فعالة ومتناسبة مع المخاطر.

ينبغي أن تكون الدول قادرة على اتخاذ تدابير مضادة مناسبة عندما تدعوها مجموعة العمل المالي إلى ذلك. كما ينبغي أن تكون الدول قادرة على أن تتخذ تدابير مضادة بمعزل عن طلبات مجموعة العمل المالي. وينبغي أن تكون هذه التدابير المضادة فعالة ومتناسبة مع المخاطر".

لا وجود لتعريف متفق عليه دولياً عن الدول ذات الخطورة العالية ولكن لدى إجراء تقييم الدولة، يُمكن مراعاة ما يلي:

- الدول التي حددتها مجموعة العمل المالي أو المنظمات الإقليمية النظيرة على أنها تعاني نقصاً استراتيجياً في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- الدول التي يُعتقد أو يُعرف بأن لديها أنظمة غير فعالة في مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب
- الدول غير المتعاونة دولياً
- الدول الخاضعة لعقوبات دولية وقيود
- الدول المعرضة للفساد المدرجة ضمن مؤشر منظمة الشفافية الدولية للفساد أو ضمن أي لائحة أخرى ذات مصداقية
- درجة خطورة الدول بحسب مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال
- الدول التي يُعتبر أو يُعرف بأن لديها علاقات متينة مع نشاطات إرهابية
- الدول غير المستقرة سياسياً أو التي تعاني اضطراباً سياسياً
- الدول التي تعتبر ملاذاً ضريبياً بالنسبة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- الدول التي ترتبط بإنتاج و/أو شحن مخدرات ومؤثرات عقلية في أكثر من دولة مختلفة.

عندما تقوم المؤسسة المالية بتقييم المخاطر عليها أن تنظر في خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من منظور الدولة التي يستقر فيها العميل وفي الدول التي تمارس فيها عملها بالإضافة إلى أي مؤسسات مالية أجنبية قد تتعامل معها. وفيما يخص العملاء ذوي الجنسيات المزدوجة فيجب مراعاة جنسية العميل ذات الخطورة العالية (في حال انطباق ذلك).

أن من الاهداف الرئيسية لمجموعة العمل المالي (الفاتف) هو تحديد الدول ذات النقص الاستراتيجي او الدول التي لديها أنظمة ضعيفة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و تقع تلك الدول في مجموعتين رئيسيتين هما

- دول يتطلب اتخاذ إجراءات عناية واجبة تتماشى مع درجة المخاطر التي تم تحديدها او نتيجة لاجرة القصور التي تم تحديدها.
- الدول التي تعاني من نقص استراتيجي ومستمر ويتطلب اتخاذ إجراءات مضادة بالإضافة الي إجراءات العناية الواجبة المشددة.

تُصدر مجموعة العمل المالي (فاتف) قائمة بالدول ذات المخاطر العالية وغير المتعاونة وتُحدد الدول التي تعتمد تدابير ضعيفة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتُصح المؤسسة المالية بالتحقق

من الموقع الإلكتروني للمجموعة بصورة منتظمة بحثاً عن معلومات بشأن الدول ذات المخاطر العالية لتعديل تقييم مخاطر الأعمال وعمليات تحديد المخاطر نتيجة للتغييرات الطارئة على وضع الدولة.

تُشكّل تقارير مجموعة العمل المالي نقطة انطلاق جيّدة لتقييم وتحديث المعطيات الخاصة بالدول. أمّا المصدر الأفضل للمعلومات المتصلة بالإشراف والرقابة والالتزام بالمعايير الدولية من قبل دولةٍ محددة فهو تقارير التقييم المشتركة التي تقوم بها مجموعة العمل المالي والهيئات الإقليمية النظيرة لها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن هناك قيود على عدد جولات التقييم التي تقوم بها تلك المنظمات الدولية كل عام كما أن نتائج التقييم الضعيف لبعض عناصر التقييم من قبل مجموعة العمل المالي لدولة ما قد لا يرقى لإدراجها في قوائم الدول التي تعاني نقصاً استراتيجياً، إلا أنها تظل مرتفعة المخاطر وبناء عليه فإنه على الرغم من أهمية قوائم مجموعة العمل المالي إلا أنها لا يجب أن تكون المعيار الأوحّد لتقييم مخاطر الدول.

أمّا سمعة الدولة فهي عنصرٌ مهمٌّ آخر يجب مراعاته. وتصدر المنظمات الدوليّة الأخرى تقارير دوليّة حول معدلات الجريمة والفساد في الدول.

عقوبات وتدابير الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة والاسماء المدرجة على قوائم العقوبات المحلية:

تعتبر العقوبات وتدابير الحظر قيوداً ماليّة وسياسيّة وتجاريّة مفروضةً على دول محددة بهدف صون السلام والأمن الدوليين أو المحافظة عليهما. وتهدف عقوبات الأمم المتحدة وتدابير الحظر المفروضة إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن.

وعادةً ما تعتبر الدول التي تُفرض عليها تدابير الحظر في ما يلي دول ذات خطورة مرتفعة بمقاييس تقييم خطورة الدولة ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار لدي المؤسسة المالية هذه العناصر عند تقييم مخاطر الدول.

- حظر السلاح
- حظر الانتشار النووي
- عقوبات ماليّة وتجميد الأصول
- حظر السفر
- أي نشاطات أخرى محظورة
- قيود مفروضة على الاستيراد والتصدير والتجارة.

كما أن دولة قطر لديها قائمة عقوبات محلية تشمل أسماء اشخاص وكيانات مرتبطة بالإرهاب ويجب على جميع المؤسسات المالية على أقلّ تقدير الحرص على اتخاذ الترتيبات المناسبة عند التعامل مع العملاء والدول الخاضعة للعقوبات وأنظمة الحظر المفروضة من الأمم المتحدة. ويرجى مراجعة الإرشادات الخاصة بالعناية الواجبة لمزيد من التفاصيل بشأن قبول العملاء.

العقوبات الدولية الأخرى

يتم فرض عقوبات اقتصادية وتجارية من قبل بعض الدول والمنظمات الدولية الأخرى تستهدف بعض الدول أو الإرهابيين أو تجار المخدرات أو المتورطين في نشر أسلحة الدمار الشامل ومن ثم يجب أن تكون المؤسسات المالية على حذر من عقوباتٍ أخرى قد تُفرض على عملياتها ومجال عملها فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن بعض العقوبات الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية تكون بمثابة عقوبات ثانوية على مؤسسات مالية تعمل في دول أخرى مرتبطة بالأطراف الخاضعة للعقوبات أو لديها علاقات عمل معها وتعد المخاطر المرتبطة بالعقوبات واحدة من الدوافع الرئيسية لتجنب المخاطر ومن ثم فإنه من

الضروري معرفة العقوبات الأمريكية نظرا إلى الطبيعة الحساسة لعلاقات المراسلة المصرفية التي يتم تنفيذها بعملة الدولار الأمريكي.

الملحق 1 – مثال عن تقييم المخاطر المرتبطة بعلاقات العمل

تستخدم الأمثلة التالية في سبيل إظهار عناصر من منهجية تقييم المخاطر التي يُمكن أن تُطبّقها أي مؤسسة مالية ولكن يجب على المؤسسة المالية أن تقوم بتوثيق منهجيتها في تحديد درجات المخاطر. ويمكن الاسترشاد بالأمثلة التالية:

- 1- تحديد عوامل المخاطر المتأصلة
- 2- تحديد وزن عوامل المخاطر المتأصلة بحسب المنهجية
- 3- تجميع البيانات وإخضاعها للمراجعة المناسبة
- 4- وضع درجات لعوامل الخطر المتأصلة بهدف:
 - تحديد درجات المخاطر (مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة)
 - التوصل إلى نتيجة إجمالية لدرجة المخاطر (مرتفعة، متوسطة ومنخفضة)
- 5- تحديد درجات فاعلية الضوابط والرقابة الداخلية
- 6- تحديد جميع الضوابط وترتيبها في :
 - فئات الضوابط:
 - تحديد حجم الفئات بالاستناد إلى أهمية الضوابط وعددها وعدد الضوابط الأساسية
 - وضع درجة لفاعلية الرقابة من خلال تجميع النتائج لتحصيل نتيجة إجمالية (منخفضة، متوسطة، مرتفعة)
 - فئات العوامل المتأصلة:
 - تحديد وزن الضوابط بالاستناد إلى عامل الأهمية والضوابط الأساسية
 - وضع خارطة بالضوابط الخاصة بكل فئة من فئات المخاطر المتأصلة وإعطائها درجة إجمالية
 - تجميع الفئات الخاصة بفاعلية الرقابة للتوصل إلى نتيجة إجمالية (مرتفعة، متوسطة، منخفضة)
- 7- تدوين وتسجيل أوجه القصور في كلّ من الضوابط المحددة للقيام بمعالجتها مستقبلياً (مراجعة الفقرة 10 أدناه)
- 8- أخذ نتيجة الخطر المتأصل الإجمالي وتطبيق فاعلية الضوابط؛
- 9- تحديد الخطر المتبقي واتخاذ القرار الإداري المناسب لمعرفة ما إذا كانت الخطورة المتبقية تقع في قدرة المؤسسة المالية على الاحتمال أو في إقبالها على المخاطر؛
- 10- وضع خطة عمل لمعالجة أوجه القصور والتي تحتاج إلى اتخاذ تدابير إضافية وتحديد الإدارات المعنية وتوقيات تدخلها.

عوامل الخطر	تهديد منخفض	تهديد متوسط	تهديد مرتفع
مدى توافر المنتجات والخدمات وإمكانية الوصول إليها وفرة المنتجات والخدمات التي يُمكن استغلالها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب	صعبة الوصول و/أو كلفة أكثر من الخيارات الأخرى.	متوسطة متوفرة بصورة منطقية و/أو خيار يمكن قبوله وتحمله مالياً.	سهلة متوفرة وممكنة بصورة عامة عن طريق عددٍ من السبل و/أو تكلفة متدنية نسبياً.
سهولة الاستعمال تتطلب معرفة و/أو خبرة فنية ودعم مطلوب.	صعبة تستوجب مزيداً من التخطيط والمعرفة و/أو الخبرة الفنية بالمقارنة مع سائر الخيارات.	متوسطة تستوجب مستويات معتدلة من التخطيط والمعرفة و/أو الخبرة الفنية.	سهلة يسهل استغلالها نسبياً؛ ودرجة تخطيط منخفضة، ومعرفة و/أو خبرة فنية ضرورية بالمقارنة مع خيارات أخرى.
الحماية مدى وجود ضوابط مناسبة وفعالة و/أو صعوبات أمام التطبيق.	كبيرة وجود تدابير وضوابط حماية مناسبة وفعالة لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب.	محدودة تتمتع تدابير الحماية والضوابط بقدرة على الحد من القدرة الاجرامية على استغلال الخدمة.	ضعيفة التدابير محدودة ومعدومة وفعاليتها ليس على النحو المنشود.
الكشف مدى وجود آليات مناسبة وفعالة لرصد عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والابلاغ عنها للسلطات المعنية.	محتمل وجود محدود لطرق غسل الأموال الواضحة والمحتملة والتي يُمكن رصدها.	محدود يُمكن أن يكون بعض طرق غسل الأموال واضحة ولكن عمليات إعداد التقارير محدودة ومستويات تدفق الأموال مرتفعة و/أو تقنيات التهريب الفاعلة تحدّ من نطاق المتابعة والكشف.	صعب عملية الكشف صعبة وقليلة هي المؤشرات المالية أو سواها عن النشاطات المشبوهة.
القابلية مدى الجاذبية لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المؤسسة المالية.	متدنية تعتبر غير جذابة نسبياً و/أو غير آمنة.	معتدلة تعتبر جذابة بصورة معتدلة و/أو آمنة نسبياً.	مرتفعة تعتبر جذابة و/أو آمنة.

الملحق 3 – وضع الدرجات لعوامل المخاطر

أ. وضع درجات للمخاطر التي يُمثّلها العملاء

لدى وضع درجات للمخاطر التي يُمثّلها العملاء، قد ترغب المؤسسات المالية في مراعاة الأمثلة التالية عن سيناريوهات علاقة العمل بالعمل مما قد يؤثر في درجة المخاطر الخاصة به. وفيما يلي مثال توضيحي إلا أنه قد تكون لدى المؤسسات المالية علاقات عمل وسيناريوهات إضافية أو أكثر تحديداً. وعلى نحو مماثل، قد تعطي المؤسسات المالية درجة ووزناً يكون متناسباً مع حجم المخاطر الملحوظة والتي يُمكن لعلاقة المؤسسة المالية بالعمل أن تنتج عنها. وليست الأمثلة ولا الدرجات الممنوحة شاملة أو ملزمة.

النتيجة من 1- 10 (أمثلة)	سيناريوهات العلاقة بين العميل والمؤسسة المالية
10	العميل مرتبط بعلاقة عمل ذات طبيعة وهيكل ملكية معقدة من دون أي منطق تجاري مشروع.
10	العميل وهو شخص معنوي (صندوق استثماري، شركة أو أي ترتيب قانوني آخر) لديه هيكل ملكية معقدة لا مسوّغ تجاري لها مما يقيد من قدرة المؤسسة على تطبيق إجراءات تحديد هوية المستفيد الحقيقي النهائي للعميل.
9	العميل في موقع يُعرّضه للفساد.
7	العميل مرتبط بأنشطة عمل ذات كثافة نقدية.
9	العميل هو شخص سياسي ممثّل للمخاطر.
9	من الصعوبة بمكان التحقق من مصدر الأموال والثروات.
10	لا يوجد مبرر تجاري لدى العميل لشراء منتج معين أو طلب العميل مستويات غير مسبقة من السرية.
9	يصعب تحديد الجهات المستفيدة لدى الشخص المعنوي و/أو التعرف عليها.
8	هناك عملية عارضة بالمقارنة مع علاقة عمل مستمرة أو سلسلة عمليات.
10	يقوم العميل بالمدفوعات أو يقبلها (على سبيل المثال التحويلات الإلكترونية) من وإلى حسابات لم يتم تحديدها للمؤسسة المالية
5	قيام العميل بطلب الحصول على خدمات مختلفة خلال فترات زمنية متنوعة، بما يطرح مستوى أو نوع مختلف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

8	يجني العميل دخلاً من غير عمله ومن مصدر غير معلوم.
5	العميل جديد لدى المؤسسة المالية وليست لديه علاقة عمل قديمة وفاعلة معها.
10	العميل يمثل جمعية أو مؤسسة خيرية أو ثقافية غير مسجلة.
10	لدى العميل جنسيتين إحداها من الدول ذات المخاطر العالية.

ملاحظة، سوف تؤثر درجة مخاطر العميل على مستوى العناية الواجبة. (ويمكن العودة إلى إرشادات العناية الواجبة للحصول على مزيد من المعلومات).

ب. وضع درجات للمخاطر التي يُمثلها المنتج

تكون الدرجة الخاصة بالخطورة التي يُمثلها المنتج مبنية على مجموعة من المنتجات المختلفة والمتنوعة وهي منتجات تُقدمها المؤسسة في إطار علاقتها مع العملاء. وليست الأمثلة والدرجات الممنوحة شاملة أو ملزمة.

وعند وضع درجات لمخاطر المنتج، قد ترغب المؤسسة المالية في مراعاة الأمثلة التالية التي تُحدد خصائص المنتجات التي قد تؤثر في طريقة تحديد المخاطر. وفيما يلي مجرد أمثلة حيث قد تكون للمؤسسات المالية منتجات وسيناريوهات إضافية تأخذها بعين الاعتبار. وعلى نحو مماثل، قد تفرض المؤسسات المالية درجات ووزناً للخطر يكون مناسباً للخطر الذي قد ينشأ عن المنتج.

سيناريوهات وضع العلامات لمخاطر المنتج وضع العلامات 10-1 (أمثلة)

6	القدرة على القيام بمدفوعات لأطراف ثالثة
6	القدرة على الدفع نقداً أو سحب المال نقداً
5	القدرة على التحوّل من منتجٍ إلى آخر
9	القدرة على استخدام حسابات مرقّمة
9	القدرة على استخدام حسابات بالوكالة

10	لا وجود مبرر تجاري واضح بالنسبة إلى العميل في سعيه للحصول على الخدمة أو المنتج
10	طلب الحصول على درجة غير ضرورية من السرية على المنتجات والخدمات
7	المنتجات والخدمات المتاحة للعميل هي بالدرجة الأولى خدمات مصرفية خاصة و/أو إدارة للثروات

ج. وضع درجات للمخاطر التي تمثلها قنوات تقديم الخدمة

سيكون وضع درجات للمخاطر التي تمثلها قنوات تقديم الخدمة مبنياً على الآليات المستخدمة لبدء علاقة عمل مع العملاء أو إقامتها.

وعند وضع الدرجات، قد ترغب المؤسسات المالية في النظر في الأمثلة التالية التي تمثل سيناريوهات لقنوات تقديم الخدمة والتي قد تؤثر في الدرجة الممنوحة للمخاطر. وفيما يلي بعض الأمثلة إلا أنه قد يكون للمؤسسات المالية قنوات تقديم خدمة إضافية وسيناريوهات تراعيها. وعلى نحو مماثل، قد تفرض المؤسسات المالية درجة ووزناً للخطر يكون مناسباً للخطر الملحوظ لأي عملية، وليست الأمثلة والدرجات الممنوحة شاملة أو ملزمة.

النتيجة 10-1 (أمثلة)	وضع الدرجات للمخاطر التي يمثلها قنوات تقديم الخدمة
7	علاقة غير مباشرة مع العميل – حيث يتم الاعتماد على الأطراف الثالثة أو الوسطاء من أجل تطبيق إجراءات العناية الواجبة
6	يُعطى العميل أوامر السحب أو التحويل بواسطة الهاتف أو الفاكس
5	تسيير علاقة العمل من خلال البريد
10	تسيير علاقة العمل من خلال الانترنت بشكل حصري
8	الحصول على الخدمات أو العمليات بواسطة الانترنت باستخدام آلات السحب الآلي أو الهاتف أو الفاكس

8	استخدام بطاقات مدفوعة سلفاً وقابلة للتحميل أو مرتبطة بالحساب أو البطاقات التي لا تحمل اسماً في عمليات نقاط البيع الالكترونية
---	--

د. وضع درجات للمخاطر التي تمثلها دوائر الاختصاص

يكون وضع درجات للمخاطر التي يمثلها دوائر الاختصاص محدداً بأنواع الدول ودوائر الاختصاص التي تقوم فيها علاقة عمل مع العميل.

وعند وضع درجة للمخاطر المرتبطة بدوائر الاختصاص، قد ترغب المؤسسات المالية في مراعاة الأمثلة التالية من العوامل الناتجة عن دوائر الاختصاص والتي يمكن أن تؤثر في المخاطر. وبصورة عامة، يوفّر خطر دوائر الاختصاص (أي الدولة) بالتعاون مع عوامل مخاطر أخرى معلومات كافية لدى تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن أن تؤدي العوامل إلى التأكد من أن الدول والمناطق التي تمثل الخطر الأكبر مشمولة في السيناريو. وفيما يلي أمثلة إلا أنه يمكن أن تكون للمؤسسات المالية مخاطر وسيناريوهات إضافية متصلة بدوائر الاختصاص. ويمكن أن تضع المؤسسات المالية درجة مرتفعة ووزناً مرتفعاً يكون مناسباً للمخاطر الملحوظة التي يمكن للخطر القائم في الدولة أن يمثلها. (يرجى مراجعة الجزئية المتصلة بالدول مرتفعة المخاطر)، وليست الأمثلة أو الدرجات الممنوحة شاملة أو ملزمة.

سيناريوهات وضع الدرجات للمخاطر التي تمثلها دوائر الاختصاص النتيجة 1 إلى 10 (مثال)	
9	العميل مقيم أو يُقيم عملاً من خلال أو في دول أو مناطق اختصاص ذات خطورة عالية و/أو دولة أو منطقة يُعرف بأنها تعاني من الفساد
8	المستفيدون الحقيقيون من الشخص المعنوي يُقيمون في دول ومناطق اختصاص ذات خطورة عالية
6	العميل يقوم بمدفوعات أو يوافق عليها (مثلاً التحويلات النقدية) من حسابات خارجية (أوفشور) أو إليها
6	للعميل حسابات في صناديق أوفشور (على سبيل المثال، السحوبات المالية أو تحويلات الصناديق الالكترونية)
8	يتم تسجيل أعمال العملاء في دول أو مناطق اختصاص أجنبية من دون أي عمليات محلية
7	العميل ممثل من شخص آخر في دولة أخرى بموجب وكالة على سبيل المثال

8	الدول الواردة في قائمة مجموعة العمل المالي (فاتف) على أنها لا تتمتع بأنظمة قوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي يجب على المؤسسات المالية أن تطبق إجراءات عناية خاصة عند اجراء علاقات العمل والمعاملات
10	الدول أو المناطق الجغرافية الخاضعة للعقوبات والحظر أو المثيرة لقلق مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي (فاتف) أو الحكومات.
10	الدول أو المناطق الجغرافية التي صنفتها مصادر موثوقة على أنها تفتقر إلى القوانين والأنظمة والتدابير المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
10	الدول أو المناطق الجغرافية التي صنفتها مصادر ذات مصداقية على أنها توفر التمويل أو الدعم لنشاطات إرهابية أو التي تتعامل ضمناً مع منظمات إرهابية محددة.
9	الدول أو المناطق الجغرافية التي يتم تحديدها من مصادر ذات مصداقية على أنها تمثل درجة مرتفعة من الفساد أو الأنشطة الإجرامية.
9	الدول أو المناطق الجغرافية التي تقيد فيها قوانين و قواعد السرية المصرفية التطبيق الفعال لمتطلبات ومعايير غسل الأموال وتمويل الإرهاب و/أو تسهل إطار العمل الرامي إلى إقامة شركات وهمية أو إصدار الأسهم لحامله أو تعيق تبادل المعلومات أو التعاون الدولي.
8	تقديم الخدمات عبر الحدود مثل وجود مقدّم المنتج والعميل والمستفيد من العقد في دول ومناطق اختصاص مختلفة.

الملحق 4 – مراجع حول تقييم الدول

أدرجت الروابط التالية على سبيل الاسترشاد ويجوز لأصحاب الموقع المعنيين تغييرها من دون سابق إشعار:

مجلس الأمن

<https://www.un.org/sc/suborg/en/>

عقوبات مجلس الأمن

<https://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/information>

مجموعة وولفسبرج

الأسئلة الخاصة بتقييم مخاطر الدول (2018)

<https://www.wolfsberg-principles.com/sites/default/files/wb/Wolfsberg%20FC%20Country%20Risk%20FAQs%20Mar18.pdf>

مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال

تقرير 2019

<https://www.baselgovernance.org/sites/default/files/2019-08/Basel%20AML%20Index%202019.pdf>

مجموعة العمل المالي - فاتف

الدول عالية المخاطر وغير المتعاونة

[http://www.fatf-gafi.org/publications/high-riskandnon-cooperativejurisdictions/?hf=10&b=0&s=desc\(fatf_releasedate\)](http://www.fatf-gafi.org/publications/high-riskandnon-cooperativejurisdictions/?hf=10&b=0&s=desc(fatf_releasedate))

مجموعة العمل المالي - فاتف

تعزيز الالتزام الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: عملية مستمرة تحديث 18 أكتوبر 2019

<http://www.fatf-gafi.org/publications/high-risk-and-other-monitored-jurisdictions/documents/public-statement-october-2019.html>

هيئة الأسواق المالية - نيوزيلندا

إرشادات تقييم الدول

<https://www.rbnz.govt.nz/-/media/ReserveBank/Files/regulation-and-supervision/anti-money-laundering/guidance-and-publications/4853287.pdf?la=en>

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

قائمة الدول التي توفر ملاذات ضريبية آمنة

<http://www.oecd.org/countries/monaco/listofunco-operativetaxhavens.htm>

مؤشر السرية المالية

<https://www.financialsecrecyindex.com/introduction/fsi-2018-results>

منظمة الشفافية الدولية

مؤشر المنظمة لعام 2018

https://www.transparency.org/files/content/pages/2018_CPI_Executive_Summary.pdf

عقوبات الاتحاد الأوروبي

<https://www.sanctionsmap.eu/#/main?search=%7B%22value%22:%22%22,%22searchType%22:%7B%22id%22:1,%22title%22:%22regimes,%20persons,%20entities%22%7D%7D>

مؤشر الحوكمة التابع للبنك الدولي

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>

مؤشر الدول الهشة/ الضعيفة

<http://fundforpeace.org/fsi>

قاعدة بيانات الإرهاب الدولي

<https://www.start.umd.edu/gtd/>

الحكومة البريطانية – دليل بشأن العقوبات والحصار والقيود

مارس /آذار 2016

<https://www.gov.uk/guidance/sanctions-embargoes-and-restrictions>

المراجع

أدرجت الروابط التالية على سبيل الاسترشاد ويجوز لأصحاب الموقع المعنيين تغييرها من دون سابق إشعار:

لجنة بازل للرقابة المصرفية

الارشادات الصادرة عن مجموعة بازل الخاصة بالإدارة السليمة والخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
يونيو 2017

<http://www.bis.org/bcbs/publ/d405.pdf>

مجموعة العمل المالي - فاتف

التوصيات الأربعين

يونيو 2017

[http://www.fatf-](http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf)

[gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf](http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf)

مجموعة العمل المالي - فاتف

ورقة التقييم الدولي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يوليو 2010

[http://www.fatf-](http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Global%20Threat%20assessment.pdf)

[gafi.org/media/fatf/documents/reports/Global%20Threat%20assessment.pdf](http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Global%20Threat%20assessment.pdf)

هيئة إدارة الاستثمار بسنغافورة

إرشادات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

[http://www.imas.org.sg/uploads/media/2015/12/01/1026_IMAS_Guidance_to_assessing_ML-](http://www.imas.org.sg/uploads/media/2015/12/01/1026_IMAS_Guidance_to_assessing_ML-TF_v2.pdf)
[TF_v2.pdf](http://www.imas.org.sg/uploads/media/2015/12/01/1026_IMAS_Guidance_to_assessing_ML-TF_v2.pdf)

الهيئة المالية بسنغافورة

الارشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن الهيئة المالية بسنغافورة

إبريل 2015

http://www.mas.gov.sg/~media/MAS/Regulations%20and%20Financial%20Stability/Regulatory%20and%20Supervisory%20Framework/Anti_Money%20Laundering_Counteracting%20the%20Financing%20of%20Terrorism/Guidelines%20to%20MAS%20Notice%20626%20%20April%202015.pdf

البنك المركزي بنيوزيلاند

إرشادات تقييم المخاطر

[https://fma.govt.nz/assets/Guidance/versions/3234/110613-aml-cft-risk-assessment-](https://fma.govt.nz/assets/Guidance/versions/3234/110613-aml-cft-risk-assessment-guideline.1.pdf)
[guideline.1.pdf](https://fma.govt.nz/assets/Guidance/versions/3234/110613-aml-cft-risk-assessment-guideline.1.pdf)

مجموعة وولفسبرج

اهم الأسئلة الخاصة بمكافحة غسل الأموال والرشوة والفساد

<http://www.wolfsberg-principles.com/pdf/faq/Wolfsberg-Risk-Assessment-FAQs-2015.pdf>